الاشارة ويجب عليها على اشكال ويباح ذلك للمستحاضة لاجل اتيانها بما يجب عليها
من الاعمال واختلف الاصحاب في مرفقة البيت فيما على المسجدين من مسائل المسايل
على المستحاضة الخباثية عن النجاسة التي تنقب ومعها الكرسف وتمرات بما عليها
من الاعمال فقيل يحرم وقيل لا يحرم وهو الاقرب ولكن الاولى احوط واما اذا اتت
بما عليها من الاعمال فلا اشكال في اباحة ذلك لها والظاهر انه يجوز للمستحاضة مطلقا ان
تضع في المسجد شيئا وكذا يجوز لها ان تدخل مسجد الحرام ومسجد النبي ص مع خلوها
عن النجاسة واما مع العدم فقيل يحرم اذا علمت بعدي النجاسة الى المسجد ويظهر من
جماعة من الاصحاب انه يحرم على المستحاضة التي تنقب ومعها الكرسف وتمرات
بما عليها من الاعمال قراءة كل من العزائم الاربع وطاف في ذلك بعض المتاخرين فلم
يحرم ذلك عليها ولا بعد عن قوة الا ان الاحوط الاولى ولا اشكال في ان المستحاضة اذا اتت
بما عليها من الاعمال لحل لزوجها ومن في حكمه وطيها واما اذا اخلت بجميع ما يجب
عليها من الاعمال فاختلف الاصحاب في جواز وطيها حائض فقيل يجوز وقيل لا يجوز والاحوط الا
ان القول الاول لا يخلو عن قوة ثم ان القائلين بالقول الثاني اختلفوا فيما يتوقف عليه
حل الوطي على اقوال احوطها القول بتوقفه على جميع ما يجب عليها من الاعمال فلا ينبغي
العدول عنه وعليه فهل يشترط في اباحة وطيها العلم باتيانها بجميع ما يجب عليها او
يكفي حصول ظن لها ذلك ان تمكنها من الجماع وجهان ولعل الاخير لا يخلو عن قوة وذهب
معظم الاصحاب الى ان المستحاضة التي تنقب ومعها الكرسف لا يصح منها صوم
رمضان من دون الغسل فيكون من شرايط صحة صومها المستمر الغسل لرفع
الحدث الاستحاضة وتوقف في ذلك جماعة والمعتمد الاول وهل الغسل المتوقف

عليه صومها هو الغسل المتوقف عليه صلوتها او غيره فلا يجب لصومها غسل بالخصوص
فلو رات الدم المثقب قبل الفجر اغتسل الى البيضة ثم اغتسلت على النهج المطلوب منها ثم
صبح صومها ولو اخلت به صح صومها وصلوتها معا وغسل احترازي لم يجب لصومها
غسل بالخصوص ويفسد بتركه وان اتت بما يتوقف عليه الصلوة ويصح بفعله وان
اخلت بما يتوقف عليه الصلوة والا ران معا فيصح صومها مع الاتيان بهما معا
فيفسد بالاخلال باحدهما متمكنا منهما والاقرب الاول وقيل يتوقف صومها
على غسل الفجر قبل الفجر لو كان الغسل غيره وهو احوط ثم انه على تقدير التوقف على الاغسال
المعهودة كما هو المختار فهل يتوقف على الاغسال النهارية او على جميع الاغسال
الليلية فيه خلاف فعن المحقق في المعتبر من التفصيل بالنهارية والحكم بعدم توقف صومها
على غسل الليلة المستقبلة لسبق انعقاده والتردد في توقف الصوم الاتي على غسل
ليلة الحادثة وظاهر بعض العبارات كما قيل التوقف على الجميع وهو احوط واعلم ان دم الاستحاضة
لا يخرج اما ان لا ينقب الكرسف او ينقبه ويسيل منه الى الخرقة او ينقبه ولا يسيل عنه فان
كان الاول فالاستحاضة قليلة ومن حكمها الوضوء لكل صلوة ولا يجب لها غسل وان كان
الثاني فالاستحاضة متوسطة ومن حكمها وجوب الوضوء لكل صلوة والغسال ثلثة غسل للفجر
وغسل للظهرين وغسل للعشائين وان كان الثالث فالاستحاضة متوسطة ومن حكمها
الوضوء لكل صلوة والغسل لصلوة الفجر ولا يجب عليها غسل للظهرين ولا للعشائين
وقيل يجب وهو احوط فينبغي لها ثلثة اغسال كما في الكثيرة وهل يجب عليها ان تجمع
بين كل صلوتين بغسل او تخير بين الجمع وبين ايراد كل صلوة بغسل ظاهر بعض الاصحاب
وهو احوط وصار جماعة الى الثاني بل استغربه بعضهم وفي بعض الاخبار الصحيحة عن

Copyright (c) King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)